

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا ، وَالصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ عَلَى خَيْرِ خَلْقِ اللَّهِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ ، وَوَرَثَةِ عِلْمِهِ
الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَدْرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ حُلُوهُ وَمُرَّه مِنْ اللَّهِ تَعَالَى
وَحَدُّهُ .

أَمَّا بَعْدُ ، فَإِنَّ الْإِيمَانَ بِالْقَدْرِ مِنْ أَهَمِّ مَا يَجِبُ عَلَى مُرِيدِ
الْحَقِّ وَطَالِبِ النَّجَاةِ مَعْرِفَتُهُ ، فَإِنَّهُ رَأْسُ الْأَمْرِ ، وَعَلَيْهِ قَطْبُ
رَحَى التَّوْحِيدِ ، وَالْإِسْلَامِ ، وَالْإِيمَانِ ، وَالْإِحْسَانِ . كَيْفَ
وَهُوَ أَحَدُ أَرْكَانِ الْإِيمَانِ ، وَذُو أَهْمِيَّةٍ عَظِيمَةٍ بَيْنَ
الأَرْكَانِ ، وَمَنْزِلَةٍ رَفِيعَةٍ ؛ لِارْتِبَاظِهِ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ ، وَالْكَلامِ
فِيهِ مَوْقُوفٌ عَلَى مَا جَاءَ فِي بَابِ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ ، وَمَا
يَتَعَلَّقُ بِفَعْلِهِ وَخَلْقِهِ ، وَإِرَادَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ ، وَسَابِقِ عِلْمِهِ عَزَّ
وَجَلَّ . وَإِنَّ مِمَّا جَاءَ فِي بَابِ صِفَاتِ الْبَارِي : الْعِلْمُ ،
وَالْإِرَادَةُ ، وَالْمَشِيئَةُ ، وَالْقُدْرَةُ ، وَالْخَلْقُ . وَمِمَّا جَاءَ فِي
فِعْلِهِ وَأَمْرِهِ : الْكِتَابَةُ ، وَالْأَمْرُ بِهِ . وَلَا شَكَّ وَلَا رَيْبَ أَنَّ
مَدَارَ الْإِيمَانِ بِالْقَدْرِ إِنَّمَا يُبْنَى عَلَى هَذِهِ الصِّفَاتِ وَالْأَفْعَالِ .

وإنَّ مسائلَ الإيمانِ بالقَدَرِ كانتَ مَحَلَّ خِلافٍ ونِزاعٍ مُنْذُ
 أواخرِ الصِّدْرِ الأوَّلِ ولا يزالُ إلى يومنا هذا ، والناسُ فيه بينَ
 الإفراطِ والتفريطِ ، وبينَ العُلُوِّ والجفاءِ ، الأمرُ الذي يُوجبُ
 الاعتناءَ بهذا الرُّكنِ وضبطه وتحريره ؛ ليكونَ مُوافقاً لما جاء
 عَنِ اللَّهِ تَعَالَى وعن رَسولِهِ ﷺ ؛ لأنَّهُ مِن أبوابِ الغَيْبِ الذي
 لا يُدرَكُ بعقلٍ ولا قياسٍ ، ولا تَخضعُ فيه المسائلُ إلى
 الموازينِ الحِسيَّةِ ولا العقلِيَّةِ .

ويرى الناظرُ في أقوالِ الناسِ ومذاهبِهِم في هذا البابِ
 ممَّنْ خاضوا فيما جاءهم به الأمرُ بالوقوفِ عندهُ ، ودخلوا
 فيما نُهوا عنه ولم يَقفوا حيثُ وَقَفَ الرِّجالُ الأوائلُ مِن
 هذه الأُمَّةِ ، ولم يسكتوا عمَّا سكتوا عنه ، ولم يَسعُهم في
 دينِ اللَّهِ تَعَالَى ما وسعَ أولئك الأوائلِ المُتبعينَ لِسُنَنِ
 المُرسَلينَ ، فرأيناهم قد ضَلُّوا ضلالاً عظيماً فأثبتوا في
 مُلكِ اللَّهِ ما لا يَشاءُ ، وفي مشيئته ما لا يكونُ ، ونفوا
 تقديرَ اللَّهِ تَعَالَى ، ثُمَّ سَمَّوا نَفْيَهُم عَدْلاً ، ثُمَّ توسَّعوا في
 النُّفْيِ حتَّى جاءوا على صفاتِ الرَّبِّ تَعَالَى ، وعلى حقائقِ

أسمائه عزَّ وجلَّ بما زعموه توحيداً وتنزيهاً . وهكذا البدعة لا تقفُ بصاحبها حتى تُوردهُ الهلاكُ . ويرى الناظرُ أيضاً مَنْ يقابلُ هؤلاءِ ممَّن يزعمونَ الإيمانَ بإثباتِ قدرِ الله تعالى ، فأضافوا إلى الربِّ تبارك وتعالى أفعالاً وذُنُوبَ العبادِ ؛ تبرئةً للخلائقِ مِنَ الذُّنُوبِ والقبائحِ ، ظانِّينَ بذلكِ بالله عزَّ وجلَّ أسوأَ الظُّنونِ مع نسبةِ القُبْحِ والتَّقْصِصِ والعَيْبِ والظُّلْمِ له ، تعالى وتقدَّسَ عن قولهم علواً كبيراً .

لهذا أحببتُ أن أُسهِمَ بهذه الكلماتِ في هذا الموضوع العظيم ، وهذا العدد الكبير مِنَ المخالفينَ الزائغينَ ؛ بياناً للحقِّ والصَّوابِ في بابِ الاعتقادِ ، وبراءةً مِنَ أهلِ البِدَعِ والأهواءِ ، ونُضحاً لِدِينِ الله تعالى ولكتابه ولرسوله ﷺ ولأئمةِ المُسلمينَ وعامتهم ، ثُمَّ تحقيقاً لجانبِ التَّوْحِيدِ الذي هو عِلَّةُ الخَلْقِ والأمرِ والنَّهْيِ ، حيثُ إنَّ سلامةَ التوحيدِ مِنَ نواقصِهِ يقتضي سلامةَ الإيمانِ وصِحَّةَ الاعتقادِ في القضاءِ والقدرِ ، ولا يتمُّ الإيمانُ والإسلامُ إلاَّ بالإيمانِ بالقدرِ حُلُوهُ ومُرُّهُ ، حَيْرِهِ وَسَرُّهُ مِنَ الله تعالى .

هذا ، وقد سَمَّيتُ هذا البحثَ « الاعتقاد الواجب نحو القدر »
القَدَرِ « مُبَيَّنًا فِيهِ مَادَّةَ (القَدَرِ) وَتَعْرِيفَهُ ، ثُمَّ مَرَاتِبَهُ الَّتِي
تُبْنَى عَلَيْهِ ، ثُمَّ الْمَذْهَبَ الْحَقَّ الَّذِي يَجِبُ اعْتِقَادُهُ وَالْجُزْمُ
بِهِ ، ثُمَّ بَيَانَ أَقْوَالِ مَنْ حُوْلِفَ بِهِمْ عَنْ صِرَاطِ اللَّهِ تَعَالَى
وَمَنْهَاجِ النُّبُوَّةِ وَمَثَلِيَّةِ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ ، مَوْضَحًا جَوَانِبَ
الْإِسَاءَةِ عِنْدَهُمْ ، وَمُتَوَّهًا بِمَا أَحْسَنُوا فِيهِ ، وَمَا أَرَادُوا مِنَ
الْخَيْرِ ، وَلَكِنْ كَمَا قِيلَ قَدِيمًا : كَمْ مِنْ مُرِيدٍ لِلْخَيْرِ لَا
يُذْرِكُهُ . ثُمَّ نَقَلْتُ أَقْوَالَ السَّلَفِ الْكِرَامِ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُمْ ، ثُمَّ مَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ وَصِدْقٍ وَإِتْقَانٍ ؛ لِيَبَانَ
أَنَّ الدِّينَ إِنَّمَا هُوَ بِالْإِتْبَاعِ وَالْإِقْتِدَاءِ ، لَا بِالْإِبْتِدَاعِ
وَالْإِبْتِدَاءِ ، وَخَاصَّةً مَا يَتَعَلَّقُ بِالْغَيْبِ وَالْإِيمَانِ وَمَسَائِلِ
الْإِعْتِقَادِ .

هذا ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَسْأَلُ أَنْ يَرْزُقَنِي حُسْنَ الْقَوْلِ ، وَحُسْنَ
الْإِعْتِقَادِ ، وَحُسْنَ الْعِلْمِ ، وَحُسْنَ الْإِتْبَاعِ ، إِنَّهُ تَعَالَى وَلِيُّ
ذَلِكَ وَالْقَادِرُ عَلَيْهِ ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ وَبَارِكْ عَلَى سَيِّدِنَا
مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الْأَطْهَارِ ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ .

الاعتقاد الواجب نحو القدر

□ القدر لغة :

القدرُ بفتح الدالِ وإسكانِها ، أي : مَبْلَغُ الشَّيْءِ وَكُنْهَهُ .
قال صاحبُ « مُجْمَلِ اللُّغَةِ » رحمته الله : « القدرُ : مَبْلَغُ الشَّيْءِ وَكَذَلِكَ القَدْرُ »^(١) . وقال في « معجمِ مقاييسِ اللُّغَةِ » : « القافُ والدَّالُ والرَّاءُ : أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على مَبْلَغِ الشَّيْءِ وَكُنْهِهِ وَنَهَائِهِ . . . (وقال) : والقَدْرُ : قضاءُ الله تعالى الأشياءَ على مبالغِها ونهايتها التي أرادها لها ، وهو القَدْرُ أيضاً »^(٢) .

وذكرَ ابنُ منظورٍ رحمته الله **عن اللحيانيِّ** رحمته الله **قال :**
 « القَدْرُ : الاسمُ . والقَدْرُ : المَصْدَرُ »^(٣) .

(١) «مُجْمَلِ اللُّغَةِ» (٧٤٥/٣) .

(٢) «معجمِ مقاييسِ اللُّغَةِ» (٦٢/٥) .

(٣) «لسانِ العربِ» (٧٤/٥) .

□ القدر شرماً :

قال الإمام النووي رحمه الله : « ومعناه أن الله تبارك وتعالى قدر الأشياء في القدر ، وعلم أنها ستقع في أوقات معلومة عنده سبحانه وتعالى وعلى صفات مخصوصة ، فهي تقع على حسب ما قدرها سبحانه وتعالى » (١) .

وقال الإمام الخطابي رحمه الله : « قد يحسب كثير من الناس أن معنى القدر من الله والقضاء منه ، معنى الإجبار والقهر للعبد على ما قضاه وقدره . . . وليس الأمر في ذلك على ما يتوهمونه ، وإنما معناه : الإخبار عن تقدم علم الله سبحانه بما يكون من أفعال العباد وأكسابهم ، وصدورها عن تقدير منه ، وخلق لها خيرها وشرها » (٢) .

وقال ابن حجر رحمه الله : « والمراد أن الله تعالى علم مقادير الأشياء وأزمانها قبل إيجادها ، ثم أوجد ما سبق في علمه أنه يوجد ، فكلُّ محدثٍ صادرٍ عن علمه وقدرته

(١) «شرح النووي على مسلم» (١/١٥٤) .

(٢) «معالم السنن : مختصر سنن أبي داود» (٦٩/٧) .

وإرادته . (وقال) : هذا هو المعلومُ مِنَ الدِّينِ بالبراهينِ القَطْعِيَّةِ ، وعليه كَانَ السَّلْفُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَخِيَارِ التَّابِعِينَ ، إِلَى أَنْ حَدَّثَتْ بِدْعَةُ القَدْرِ فِي أَوَاخِرِ زَمَنِ الصَّحَابَةِ»^(١) .

لذَلِكَ ؛ قَرَّرَ عُلَمَاءُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ أَنَّ الإِيمَانَ بِالْقَدْرِ خَيْرُهُ وَشَرُّهُ حُلُوهُ وَمُرُّهُ ، وَأَنَّ مَا شَاءَ اللهُ كَانَ ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ ، لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِالإِيمَانِ بِمَرَاتِبِ القَضَاءِ وَالْقَدْرِ ، وَهِيَ أَرْبَعٌ :

□ المَرْتَبَةُ الأُولَى : الإِيمَانُ بِعِلْمِ اللهِ تَعَالَى السَّابِقِ :

أَي : الاعتقادُ الجازمُ بعِلْمِ اللهِ تَعَالَى وَسَعَتِهِ وَإِحَاطَتِهِ بِكُلِّ شَيْءٍ ، فَهُوَ سُبْحَانَهُ عِلِمٌ مَا كَانَ ، وَمَا يَكُونُ ، وَمَا لَمْ يَكُنْ لَوْ كَانَ كَيْفَ يَكُونُ . وَعَلِمَ أَعْمَالَ الخَلْقِ مِنْ خَيْرٍ وَشَرٍّ وَطَاعَةٍ وَمَعْصِيَةٍ . وَعَلِمَ أَحْوَالَهُمْ ، وَأَرْزَاقَهُمْ ، وَحَرَكَاتِهِمْ وَسُكُنَاتِهِمْ ، وَأَجَالَهِمْ ، وَشَقِيَّتَهُمْ وَسَعِيدَتَهُمْ ، وَمَا لَهُمْ فِي البَرَزَخِ ، وَبَعْدَ البَعثِ وَالتَّشْوِيرِ ، كُلُّ ذَلِكَ بِعِلْمِهِ القَدِيمِ المُتَّصِفِ بِهِ أَرْزَاقَهُ تَعَالَى .

(١) «فتح الباري» (١/١١٨) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «الإيمان بأن الله تعالى علم ما الخلق عاملون بعلمه القديم الذي هو موصوف به أولاً، وعلم جميع أحوالهم من الطاعات والمعاصي والأرزاق والآجال» (١).

وقال عثمان بن سعيد رحمه الله: «يجب الإيمان بأن الله عز وجل لم يزل عالماً بالخلق وأعمالهم قبل أن يخلقهم، ولا يزال عالماً بهم، ولم يزد في علمه بكنون الخلق خردلة واحدة» (٢).

ومن الأدلة على هذه المرتبة:

قول الله عز وجل: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنزِلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾

[لقمان: ٣٤]

(١) «مجموع الفتاوى» (١٤٨/٣).

(٢) «الرد على الجهمية» (ص ١٢).

وقوله عز وجل: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى وَآخَرُونَ
يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقْتُلُونَ فِي سَبِيلِ
اللَّهِ﴾ [المزمل : ٢٠] .

ومنها قول الرسول ﷺ - لَمَّا سُئِلَ عَنْ أَوْلَادِ الْمُشْرِكِينَ - :
« اللهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ » (١) .

□ المرتبة الثانية : كتابته عز وجل ما سبق به علمه :

أي : الإيمان الجازم بأن الله تعالى كتب مقادير الخلق
والأشياء كتابةً على الحقيقة في اللوح المحفوظ عنده ،
وعلى التفصيل كما سبق به علمه بلا تفریطٍ لشيءٍ منه ،
وكان ذلك قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف
سنة حين أمر سبحانه القلم - بعد خلقه - أن يكتب مقادير
كل شيء ، فجاءت الكتابة موافقة لما سبق به علمه لكل ما
سيكون من الأشياء والخلائق وما هم عاملون .

(١) رواه الإمام مسلم في «صحيحه» ، كتاب القدر ، باب معنى : «كل
مؤلود يؤلد على الفطرة» ، وحكم موت أطفال الكفار وأطفال
المسلمين (٤/٢٠٤٨ رقم : ٢٣/٢٦٥٨) .

قال شيخ الإسلام رحمه الله : « ثُمَّ كَتَبَ فِي اللُّوحِ الْمَحْفُوظِ مَقَادِيرَ الْخَلْقِ . فَأَوَّلُ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ ، قَالَ لَهُ : اُكْتُبْ . قَالَ : مَا أُكْتُبُ ؟ قَالَ : اُكْتُبْ مَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ »^(١) .

وَمِنَ الْأَدَلَّةِ عَلَى هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ :

قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ [الْحَجَّ : ٧٠]

وقوله عز وجل : ﴿ مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي سَمَاءٍ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ [الحديد : ٢٢] .

ومنها قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « كَتَبَ اللَّهُ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ، قَالَ : وَعَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ »^(٢) .

(١) «مجموع الفتاوى» (١٤٨/٣) .

(٢) رواه الإمام مسلم في «صحيحه» ، كتاب القدر ، باب حجج آدم وموسى عليهما السلام (٤/٢٠٤٤ رقم : ١٦/٢٦٥٣) .

□ **المرتبة الثالثة :** مشيئته سبحانه وتعالى للأشياء قبل كونها على وفق ما سبق به علمه مما كتبه جلّ وعلا في اللوح المحفوظ ، فلا يقع شيء في الكون وفي ملك الله تعالى إلا بمشيئته ، فما شاء كان ، وما لم يشأ لم يكن ، ولا يقع في ملكه عز وجلّ من حركة ولا سكون إلا بمشيئته ، وعلى مقتضى حكمته ، كيف شاء ومتى شاء سبحانه ، ولا يكون في ملكه إلا ما يريد سبحانه وتعالى ، إنه على كل شيء قدير ، لا إله إلا هو .

ومن الأدلة على هذه المرتبة :

قول الله عز وجلّ : ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَلَوْا وَلَكِنْ أَلَّه

يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة : ٢٥٣] .

وقوله تعالى : ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾

[التكوير : ٢٩] .

قال الإمام ابن القيم رحمه الله : « قد دلّ على ذلك إجماع

الرسل من أولهم إلى آخرهم ، وجميع الكتب المنزلة من

عند الله تعالى ، والفطرة التي فطر الله عليها خلقه ، وأدلة المعقول والعيان . وليس في الوجود موجب ومقتض على الحقيقة إلا مشيئة الله وحده ، فما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن» (١) .

□ **المرتبة الرابعة :** وهي الإيمان بخلق الله تعالى الأعمال وتكوينها وإيجادها على وفق مشيئته مما سبق به علمه وكتابتها ، فتكون وتوجد كما شاء لها في أعيانها وهيئاتها وأزمانها وأوصافها ، لا تخرج في ذلك كله عما شاء وأرادُه عز وجل . وهذه المرتبة هي أعظم وأكثر محل النزاع والخلاف بين أهل الحق وبين مخالفيهم من أهل البدع والأهواء .

ومن الأدلة على ذلك :

قول الله عز وجل : ﴿اللَّهُ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ

شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ [الزمر : ٦٢] .

(١) «شفاء العليل» (ص ٤٣) .

وقوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات : ٩٦] .

وقوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِمَّا خَلَقَ ظُلُمًا
وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرِيلَ
تَقِيكُمْ الْحَرَّ وَسَرِيلَ تَقِيكُمْ بَأْسَكُمْ كَذَلِكَ يُتِمُّ
نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ﴾ [النحل : ٨١] .

يقول ابن القيم رحمه الله : « فأخبر أنه هو الذي جعل
السراويل ، وهي الدروع والثياب المصنوعة ، ومادتها لا
تسمى سراويل ولا تسمى بذلك إلا بعد أن تحلها صنعة
الآدميين وعملهم ، فإذا كانت مَجْعولةً لله فهي مخلوقة له
بجملتها : صورتها ، ومادتها ، وهيئتها . . . » (١) .

ومن الأدلة أيضاً على هذه المرتبة :

قول الرسول صلى الله عليه وسلم : «إِنَّ اللَّهَ يَصْنَعُ كُلَّ صَانِعٍ وَصَنَعَتُهُ» (٢) .

(١) «شفاء العليل» ط العبيكان (٢٠٦/١) .

(٢) رواه البخاري في : «خلق أفعال العباد» (ص ٢٥) مُصَحَّحاً له
مُستشهداً به .

وقال عقبه الإمام البخاري: « فأخبر [رسول الله ﷺ] أن الصناعات وأهلها مخلوقة» (١).

وخلاصة مذهب أهل السنة في الإيمان بالقدر:

أن الله علم الأشياء كلها ، وعلم ما تكون عليه ، ثم كتبها في اللوح المحفوظ ، ثم شاءها وأرادها ، ثم خلقها وأوجدتها طبقاً لما علمها وكتبها وشاءها أن تقع . فكل مقدور وكائن تتوفر فيه حسب معتقدتهم أربعة أشياء :

- ١ - أن الله تعالى علمها بعلمه الأزلي .
- ٢ - أن الله تعالى كتبها في اللوح المحفوظ قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة .
- ٣ - أن الله تعالى شاءها أن تكون وأن تقع .
- ٤ - أنها وقعت وكانت بقدرته ، ومشيئته ، وخلقها ، وتكوينه .

(١) خلق أفعال العباد ، ص ٢٥ .

والمقدورات الواقعة إثمًا وقعت بكسب العباد وإرادتهم
التابعة لإرادة الله تبارك وتعالى ، والإرادة المتعلقة بالقُدرة
هي الإرادة الكونية القدرية التي لا يتخلف ما أريد بها .

ولا يعنون بهذا أن الإنسان مجبور ، بل إنه أمام غيب لا
يعلم ما قدر الله وقضاه فيه ، فهو يفعل باختياره ولا علم له
بأن هذا يتخلف عنه أو لا يتخلف ، ثم لا يعلم أيضاً إن بدّل
الأسباب كان كذا وكذا ، فإن الموانع والأسباب يُقدرها الله
تعالى ويقضيها .

فتراه يُحقق إرادته واختياره ، ثم يعزم ويقصد باذلاً
الأسباب ؛ سعياً منه في تحصيل المراد ، فإن وقع وكان
ما أراذه حمد الله تعالى ، وإن وقع غير ذلك فإنه يصبر
ويحتسب ، مع اعتقاده الجازم بأن ما أصابه لم يكن
لخطئه ، وأن ما أخطأه لم يكن ليصيبه . وهو مع هذا
كله لا يرى في نفسه إكراهاً أو جبراً ، ولكنه يقول ويردد:
«ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن» . ويقول أيضاً:
«قدر الله وما شاء فعل» .

وأفعال العباد تُنسب إليهم ، ولا يعنون أنهم خلقوها في أنفسهم ، بل الله مكنهم منها وشاءها لهم وأقدرهم عليها ، وخلق فيهم الإرادة والقدرة على تلك الأفعال . فالأفعال تُنسب إليهم فعلاً وكسباً ، ومن ثمَّ يُمدحون عليها أو يُذمّون ، مع اعتقادهم أنّ الله خلقها وأوجدها ، وأنّه لو لم يشأها لم تكن ، فهو سبحانه وتعالى الذي أعانهم وأقدرهم عليها ، فهي تُضاف إلى الله تعالى خلقاً وإيجاداً ، وتُضاف إلى العباد كسباً وفعلاً .

وهذه العقيدة تتفق مع النصوص الشرعية من أنّ ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن . وأنّه لا يقع في ملكه إلا ما يريد . وأنّ للعباد مع ذلك كلّ مشيئة وإرادة واختياراً ، عليها يُمدحون أو يُذمّون .

وتقوم هذه العقيدة على الجَمع بين النصوص ، وعدم إهمال أيّ منها ، فيُضاف إلى الله تعالى ما يُناسب كماله ، ويُضاف إلى العبد ما يُناسب حاله على حدّ قول الله تعالى : ﴿لَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [التكوير : ٢٨-٢٩] .

فهذه آية جامعة تُثبِتُ مشيئة العباد بما يُناسبهم ، وتُثبِتُ
 لله تعالى كمال المشيئة ، وأن مشيئة العباد تابعة لمشيئة الله
 تعالى ؛ لأنه سبحانه خالق كل شيء .

ويُضاف أيضاً ، أن إرسال الرُّسل ، وإنزال الكتب ،
 وإثبات الحدود الشرعية ، كلها تُثبِتُ مشيئة العباد .

وقد وقع الخلاف في مسألة القدر في صدر هذه الأمة ،
 ثم كثر الخوض فيها وحدث في الإسلام أمرٌ عظيم ، خالفت
 فيه طوائف ممن خولف بهم عن الصراط المستقيم ، واتبعوا
 السُّبُلَ ففترق بهم عن سبيل الله ومنهجه القويم ، وانتصروا
 لأهوائهم فأردتهم في مهاوي الهلاك والردى .

لقد كانت البداية الحقيقية لنشأة الاختلاف وتفرق الأمة
 في هذا الأصل العظيم ، في أواخر عهد الصحابة رضي
 الله تعالى عنهم حين نبع معبد الجهني^(١) وأظهر القول

(١) معبد الجهني ، يقال : إنه ابن عبد الله بن عكيم الذي روى حديث : « لا
 تنتفعوا من الميتة باهاب ولا عصب » . ويقال : ابن عبد الله بن عويمر . =

بِنَفِي الْقَدْرِ كَمَا رَوَى الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ :

« كَانَ أَوَّلَ مَنْ قَالَ فِي الْقَدْرِ بِالْبَصْرَةِ مَعْبُدُ الْجُهَنِيِّ ، فَأَنْطَلَقْتُ أَنَا وَحُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَمِيرِيُّ حَاجِّينَ أَوْ مُعْتَمِرِينَ ، فَقُلْنَا : لَوْ لَقِينَا أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلْنَاهُ عَمَّا يَقُولُ هَؤُلَاءِ فِي الْقَدْرِ . فَوُفِّقَ لَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دَاخِلًا الْمَسْجِدَ ، فَاسْتَفْتَيْتُهُ أَنَا وَصَاحِبِي أَحَدُنَا عَنْ يَمِينِهِ وَالْآخَرُ عَنْ شِمَالِهِ ، فَظَنَنْتُ أَنَّ صَاحِبِي سَيَكِلُ الْكَلَامَ إِلَيَّ فَقُلْتُ : أبا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، إِنَّهُ قَدْ ظَهَرَ قَبْلَنَا نَاسٌ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ وَيَتَقَفَّرُونَ الْعِلْمَ - وَذَكَرَ مِنْ شَأْنِهِمْ - ، وَأَنْتُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ لَاقَدْرَ ، وَأَنَّ الْأَمْرَ أَنْفٌ .

قَالَ [ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] : فَإِذَا لَقَيْتَ أَوْلِيكَ ، فَأَخْبِرْهُمْ أَنِّي

= ويقال : ابنُ خالد . والصحيح أنه لا ينسب . روى له ابن ماجه حديثاً واحداً عن معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : «إياكم والتماذج فإنه الذبيح» . وكان أول من تكلم في القدر ، فقتله عبدالملك في سنة ثمانين وصلبه بدمشق . ترجمته في «تهذيب الكمال» .

بَرِيءٌ مِنْهُمْ ، وَأَنْتَهُمْ بُرَاءٌ مِنِّي . وَالَّذِي يَحْلِفُ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بِنُ
عُمَرَ ، لَوْ أَنَّ لِأَحَدِهِمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا فَأَنْفَقَهُ ، مَا قَبِلَ اللَّهُ مِنْهُ
حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدْرِ . ثُمَّ قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي عُمَرُ بِنُ
الْخَطَّابِ . . . »^(١) . فذكر حديث جبريل - عليه السلام -
المشهور في تعريف الإسلام والإيمان والإحسان .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله : « وقد روي أن أول
من ابتدعه بالعراق رجل من أهل البصرة يقال له سيسويه من
أبناء المجوس ، وتلقاه عنه معبد الجهنني ، وقد أخذ غيلان
الدمشقي عن معبد »^(٢) .

(١) «صحيح مسلم» كتاب الإيمان ، باب بيان الإيمان والإسلام
والإحسان ، ووجوب الإيمان بإثبات قدر الله سبحانه وتعالى ،
وبيان الدليل على التبري ممن لا يؤمن بالقدر وإغلاظ القول في حقه
(١/٣٦-٣٨ رقم : ١/٨) .

(٢) «مجموع الفتاوى» (٧/٣٨٤-٣٨٥) ، وانظر «الشرعة للأجري» (ص
٣٤٣) ، و «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» للالكائي (٤/٧٥٠) ،
و «تهذيب التهذيب» (١٠/٢٢٦) .

وهؤلاء هم أقطاب القدرية ورجالها الأوائل ، ويدور مذهبهم على مرتبة العلم ومرتبة الخلق والإيجاد ، فهم ينفون علم الله بأفعال العباد والأشياء قبل وقوعها ، كما ينفون خلقه عز وجل لأفعال العباد وتقديره سبحانه لها . ويمثل هذا المذهب الغلو والتطرف في نفي القدر ، ويمثل رجاله غلاة نفاة القدر ؛ لأنهم يقولون : لا قدر ، وأن الأمر أنف ، فمن شاء هدى نفسه ومن شاء أضلها ، فالأمر كله مرجعه إلى مشيئة العبد واختياره لنفسه وإرادته الخير أو الشر أو الهدى أو الضلال . كما أثبتوا في ملك الله تعالى ما لا يريد ولا يشاء ، وتوهموا وقوع ما لا يشاء في ملكه عز وجل ، واعتقدوا أن في مشيئة الله ما لا يكون ولا يقع .

وقد انقرض هذا المذهب وانقرض أهله ، ولكن بقيت خلوفاهم وذيولهم الذين اتخذوا من أولئك الغلاة سلفاً وسادة ، فجاءوا من بعدهم يقررون ما أسسه أسلافهم ، وأنه سبحانه يعلم بالأشياء قبل وقوعها ، إلا أنهم ينفون

تقدير الله وخالقه لأفعال العباد ، فهم نفاة للقدر بهذا المعنى ، وإن سمو باطلهم ونفيهم عدلاً . يقول القرطبي رحمه الله وغيره : «قد انقضى هذا المذهب - أي مذهب غلاة النفاة - ولا نعرف أحداً ينسب إليه من المتأخرين . (قال) : والقدرية اليوم مطبقون على أن الله تعالى عالم بأفعال العباد قبل وقوعها ، وإنما خالفوا السلف في زعمهم بأن أفعال العباد مقدورة لهم ، وواقعة منهم على جهة الاستقلال ، وهو مع كونه مذهباً باطلاً ، أخف من الأول» (١) .

وهذا المذهب القائم على نفي خلق الله تعالى وتقديره لأفعال العباد ، هو الذي تبنته المعتزلة ، وجعلته أصلاً من أصولها التي يقوم عليها كيان الاعتزال ، ومذهبهم في الاعتقاد .

ولقد نبعت طائفة أخرى خولف بها عن صراط الله فأظهروا مذهباً يمتثل طرفاً مضافاً للقول بنفي القدر ، وهو

(١) «فتح الباري شرح صحيح البخاري» (١/١١٩) .

القول بالجبر ، ومداره ومضمونه : أنَّ العبدَ مَجْبُورٌ على أفعاله ، فلا قُدْرَةَ له ، ولا اختيار ، ولا إرادة ، فهو كالرَّيشة في مَهَبِّ الرِّيحِ ، وأنَّ الأفعالَ إنما تُنسَبُ إليه كنسبة الحركة للأشجار ، والجريان للماء ، والدوران للأفلاك ، والزوال للشمس ، وأما في حقيقة الأمر فإنه مَجْبُورٌ على فِعْلِ الطَّاعاتِ ، وعلى فِعْلِ المعاصي ، لا قدرة له البتة ، وأنَّ الله تعالى هو الفاعلُ القادرُ .

وهؤلاء هم أتباع الجهم بن صفوان^(١) ، وكان ذلك في أواخر دولة بني أمية بعد ظهور القدرية ، وظهور المعتزلة وغيرهم^(٢) .

ويُمثِّلُ هذا المذهبُ العُلُوَّ والتَّطَرُّفَ في إثباتِ القدرِ لله

(١) هو جهم بن صفوان أبو محرز السمرقندي الضالُّ المبتدعُ ، رأسُ الجهمية . قال الذهبي رحمته الله : «هلك في زمان التابعين ، وما علمته روى شيئاً ، ولكن زرعاً شراً عظيماً ، قُتِلَ سنة (١٢٨هـ)» . اهـ «ميزان الاعتدال» (٤٢٦/١) ، «البداية والنهاية» (٢٧/١٠) .

(٢) انظر «مجموع الفتاوى» (٤٦٠/٨) وما بعده .

تبارك وتعالى القائم على نفي قدرة العبد وإرادته واختياره .
وهؤلاء شر من الثفاة ، وأضر على الإسلام وأهله منهم ؛
حيث إن مذهبهم يستلزم تعطيل الأمر والنهي ، ونفي
الحكمة والرحمة عن الله تعالى فيما شرع وأمر ونهى .

ما تقدم هو خلاصة أقوال الناس ، وتفرق المذاهب في
القدر ، ومخالفتهم للحق بسبب الخوض في مسائل القضاء
والقدر ، وما آل بهم الأمر إلى الكفر والضلال والإلحاد في
دين الله تعالى .

كل ذلك بسبب خوضهم فيه بلا علم ولا هدى من الله
تعالى ، وبسبب إطلاق عنان العقل ، والرأي ، والاستحسان
فيما غيب الله تعالى عن مدارك العقول ، ومرجع ذلك هو
عدم الوقوف عند النصوص الشرعية ، وعدم تقديم النقل ،
وعدم الكف عما كف عنه السلف ، والوقوف حيث وقفوا .

كل ذلك وهم يعلمون حق العلم الأمر بالإمساك ،
والوقوف عند ذكر القدر ، وهو أصل عظيم من أصول

وقواعد الإيمان بالقدر عند سلف هذه الأمة ؛ امتثالاً لأمر رسول الله ﷺ ، ثم لأنه سرٌ عظيمٌ من سرِّ الله تبارك وتعالى ، فلا ينبغي الخوض فيه ، ولا الغلو في مباحثه وتفريعاته ؛ تحقيقاً لقول الله تبارك وتعالى : ﴿لَا يَسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ﴾ [الأنبياء : ٢٣] ، ولأنه هو الحكيم العليم الذي لا يخلو شيءٌ من فعله من العدل والرحمة والحكمة ، سواء أدركت العقول ذلك أم جهلتها وغاب عنها ، فالخير كله بيده سبحانه وتعالى ، والشر ليس إليه .

ولا ريب أن الحق هو ما ذهب إليه سلف الأمة ، وأهل السنة والجماعة ، وقولهم حقٌ وصوابٌ بين باطلين ، وهدى ورشادٌ بين ضاللتين . وبهذا تتبين وسطيتهم بين فرق الأمة ، وهكذا دينُ الله تعالى وسطٌ بين الغالي والجافي . وهكذا يتميز الحق والرشاد بين الإفراط والتفريط الذي عليه أهل الباطل .

فالقدرية الثفأة يمثلون الإفراط والغلو في إثبات قدرة

العبد ، ويمثلون التفريط ، والتقصير ، والجفاء بما سلبوه من قدرة الله ونفوه عنه تبارك وتعالى .

بينما يمثل القدرة الغلاة - الجبرية - الإفراط والغلو في إثبات القدر لله عز وجل ، ويمثلون التفريط والتقصير العظيم بما سلبوه من مشيئة الإنسان وقدرته واختياره .

ولا شك أن كلا الفريقين من الإفراط والتفريط على شفا جرف هار ، وكما قيل : « كِلا طرفي قصد الأمر ذميم » .

ولا يمنعنا الحكم بخطئهم وضلالهم - عند تحقيق مذاهبهم وأقوالهم - أن نُقرر أن كل فريق منهم معه بعض الحق والصواب :

- (**فالقدرية الثفأة والمعتزلة**) أحسنوا في إثبات قدرة العبد واختياره وإرادته ، وأسأوا إساءةً بليغةً في نفي تقدير الله تعالى وخلقه لأفعال العباد .

- (**والقدرية الغلاة من الجهمية**) أحسنوا في إثبات قدر الله تعالى ، وأسأوا في نفي قدرة العبد واختياره لأفعاله .

فكُلُّ فريقٍ منهم أحسنٌ في جانبٍ ، وأساءَ في جانبٍ ، فليسَ المذهبُ الحقُّ والرَّشادُ المحضُ في قولٍ أيٍّ منهما .

وأما (أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ) فقدُ جمعوا في مذهبهم بين الحسَنَيْنِ وزادوا عليهما ، واجتنبوا إساءةَ كلِّ فريقٍ منهما . حيثُ نظرُوا إلى نُصوصِ الكِتَابِ والسُّنَّةِ وجمعوا بينها ، بخلافِ أولئك الذين نظرُوا إليها بعينِ عوراءٍ ، فأعملوا جانباً من النُّصوصِ وأهمَلُوا الجانبَ الآخرَ ، يأخذونَ ما لَهم ، ويدعونَ ما عليهم . والأصلُ والحقُّ إنَّما هو في جُمعِ نُصوصِ البابِ وإعمالِ الثابتِ منها ، والانقيادِ لَهَا ، والتسليمِ لما جاءَ عن الله تبارك وتعالى وعن رُسولِهِ ﷺ . فأعملوا النصوصَ العامَّةَ المثبتةَ لمشيئةِ الله وفعلِهِ وخلقِهِ . كما أعملوا النصوصَ المثبتةَ لِقُدْرَةِ العبدِ ومشيئَتِهِ وفعلِهِ ، ولكنهم قيَّدُوهُ بِخَلْقِ الله ، وجعلُوا مشيئةَ العبدِ تُناسِبُ ضَعْفَهُ وحالَهُ ، فقالُوا : إنَّ مشيئَتَهُ مخلوقةٌ لله ، تابعةٌ لمشيئَتِهِ تبارك وتعالى .

وبهذا جاء مذهبهم جامعاً لكلِّ إحسانٍ ، بريئاً من كلِّ إساءةٍ ، فتوسَّطوا بين الضَّالَّتَيْنِ ، أعني : النَّفْيِ والجَبْرِ . فأثبتوا قدرَ الله تعالى على ما قرَّرتُه النُّصوصُ ، وأثبتوا اختيارَ العبدِ وكَسْبَهُ الذي به يُحمَدُ أو يُذمُّ ، ويُثابُّ أو يُعاقبُ ، مع اعتقاد أنَّ إرادةَ العبدِ لا تخرُجُ عن إرادةِ الله تعالى ؛ جمعاً منهم بين النُّصوصِ وعدمِ صَرَبِ بعضها ببعضٍ أو ردِّ شيءٍ منها ، ووقوفاً عندَ النُّصوصِ وتقديمها على العقلِ والرَّأيِ ، ثمَّ وقوفاً على فهمِ سلفِ هذه الأُمَّةِ مِنَ الصَّحَابَةِ والتَّابِعِينَ لهم بإحسانٍ لتلك النُّصوصِ رَضِيَ اللهُ عنهم ورجمَهُم .

وإنَّ ممَّا قرَّره علماء السلفِ وأجمَعُوا عليه : تحريمَ الخوضِ في القدرِ ووجوبِ الإمساكِ عنه . وتحقيقاً لهذا الأصلِ ؛ قرَّروا وجوبَ تركِ الكلامِ مع أهلِ القدرِ فيه ، وتركِ الاستماعِ إلى شُبَّههم وضلالتهم لما تُسبَّبُ مِنَ الزَّيغِ والضَّلالِ والانجِرافِ ، كلُّ ذلك على مُقتضى النُّصوصِ الشرعيَّةِ والوقوفِ عندها ، والاعتداءِ

بَسَلَفِ الْأُمَّةِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ مِنْ عُلَمَاءِ
أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ عَلَى مَا جَاءَ عَنْهُمْ وَثَبَّتَ قَوْلًا ،
وَفِعَلًا ، وَاعْتِقَادًا .

وأذكرُ هنا طائفةً عَظِيمَةً مِنْ آثَارِ السَّلَفِ الَّتِي تُبَيِّنُ مَذْهَبَهُمْ
وَمَوَاقِفَهُمْ ، وَالَّتِي عَلَيْهَا بَنَى أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ قَوَاعِدَهُمْ
وَأَصُولَهُمْ فِي الِاعْتِقَادِ وَالدِّينِ :

• فَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه : أَنَّهُ ذَكَرَ عِنْدَهُ الْقَدْرُ يَوْمًا ،
فَأَدْخَلَ أَصْبَعِيهِ (السَّبَابَةَ وَالْوَسْطَى) فِي فِيهِ ، فَرَقَمَ بِهِمَا
بِاطْنَ يَدَيْهِ فَقَالَ : « أَشْهَدُ أَنَّ هَاتَيْنِ الرَّقْمَتَيْنِ كَانَتَا
فِي كِتَابِ اللَّهِ » ^(١) . وَعَنْهُ أَيْضًا قَالَ : « إِنَّ أَحَدَكُمْ لَنْ
يَخْلَصَ الْإِيمَانُ إِلَى قَلْبِهِ حَتَّى يَسْتَيْقِنَ يَقِينًا غَيْرَ ظَنَّ :

(١) رواه عبدُ الله بنُ الإمامِ أحمدَ في (السُّنَّةِ : ٤٣٢/٢ رقم ٩٥٥) ،
والأَجْرِيُّ في (الشَّرِيعَةِ ص ٢٠٢) ، وَاللَّالِكَايِيُّ في (شرح أصول
الاعتقاد : ٧٣٧/٤ رقم ١٢١٣) وابنُ بَطَّةِ في (الإبَانَةُ ٢٤٨/٢
رقم ٣٠٨) كلهم من طريقِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي سَلْمَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ بِهِ ، بِالْفَاظِ مُتَقَابِرَةٍ .

أَنَّ مَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيَخْطِئَهُ ، وَمَا أَخْطَأَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ» (١) .

• وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال : « لا والله ، لا يطعم رجل طعم الإيمان حتى يؤمن بالقدر . . . » (٢) .

• وعن ابن عباس رضي الله عنه قال : « العجز والكيس من القدر . وفي رواية أخرى : « العجز والكيس بقدر » (٣) .

• وعن طاووس اليماني رضي الله عنه قال : أدركتُ ناساً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يقولون : « كلُّ شيءٍ بقدرٍ » . وقال أيضاً : سمعتُ ابنَ عمر رضي الله عنهما يقول : سمعتُ

(١) رواه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٤/٧٣٨ رقم ١٢١٤) .

(٢) المصدر السابق (٤/٧٣٩ رقم ١٢١٨) ، وعبد الرزاق في «المصنف» (رقم ٢٠٠٨١) بسندٍ آخرٍ عن الحارث ، ورواه ابن بطة في «الإبانة» (٢/٢٥٣) .

(٣) رواه البخاري في «خلق أفعال العباد» (ص ٤٠) بسندٍ صحيح ، واللاالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٣/٦٠٧ رقم ٩٧٠) و (٤/٧٤١ رقم ١٢٢١) ومرفوعاً عن ابن عمر رضي الله عنهما رقم (١٠٢٧) و (١٢٠٠) .

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « كَلُّ شَيْءٍ بِقَدْرِ حَتَّى الْعَجْزُ وَالْكَيْسُ » (١) .

• وعن طاووسٍ أيضاً قال : أذركت ثلاث مئة من أصحاب رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يقولون : « كَلُّ شَيْءٍ بِقَدْرِ » (٢) .

• وعن عبادة بن الصّامتِ رضي الله عنه ؛ لما قال له ابنه عبد الرحمن : أوصني . قال : أجلسوني . فأجلسوه . ثم قال : يا بني ، اتق الله ، ولن تتقي الله حتى تؤمن بالقدر خيره وشره ، وتعلم أنّ ما أصابك لم يكن ليخطئك ، وما أخطأك لم يكن ليصيبك . ثم قال : سمعت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقولُ : « الْقَدْرُ عَلَى هَذَا ، مَنْ مَاتَ عَلَى غَيْرِ هَذَا أَدْخَلَهُ اللَّهُ النَّارَ » (٣) .

• وبنحو هذا جاء عن سلمان الفارسيّ (٤) ، وعمران بن

(١) رواه عبد الله بن الإمام أحمد في «السنة» (ص ٤١٧) بسند حسن .

(٢) رواه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٤/٥٨٠) .

(٣) المصدر السابق : (٤/٧٤٥ رقم ١٢٣٣) .

(٤) المصدر نفسه : (٤/٧٤٩ رقم ١٢٤٠) .

حُصَيْنٍ^(١) ، وجابر بن عبد الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُم^(٢) .

هذه بعضُ أقوالِ السَّلَفِ مِنَ الصَّحَابَةِ الكِرَامِ - رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُمْ - في بيانِ معنَى القَدْرِ ، وأَنَّهُ شامِلٌ لِجَمِيعِ أفعالِ العِبَادِ ، ومَدَى أهِمِّيَّةِ ذَلِكَ في الإيْمَانِ وموقِعِهِ مِنْهُ .

وأما أقوالُهُمْ في : (بيانِ الموقِفِ الحَقِّ ، والواجِبِ الشَّرْعِيِّ نحوَ هذا الرُّكْنِ) ، و(بيانِ حُكْمِ مَنْ خالَفَ في ذلك) ، و(واجِبِنا نحوَ المُخالِفِ ، والموقِفِ مِنْهُ ، وَمِنْ مَذْهِبِهِ) ، فكثيرةٌ جدًّا . وعِلَّةُ ذلكَ ظهُورُ المُخالِفِينَ ، وظهورُ مَذْهِبِهِمْ في أواخرِ عهدِ الصَّحَابَةِ ؛ لذا انبَرَوْا رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ لِلذَّبِّ عن دينِ اللهِ تَعَالَى ، وتخليصِهِ مِنَ الشَّوائِبِ نُصْحاً لِلأُمَّةِ . ثُمَّ تَبِعَهُمْ على هذا الجِهادِ والبيانِ التَّابِعُونَ وَمَنْ تَبِعَهُمْ بإحسانٍ ؛ تقريراً للقواعدِ العامَّةِ والأصولِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي يَجِبُ مراعاتُها في دينِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ .

فَمِنْ أقوالِهِمْ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ :

(١) رواه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٤/٧٤٩ رقم ١٢٣٩) .

(٢) المصدر السابق (٤/٧٥٠ رقم ١٢٢) .

- قول ابن أبي زبى رضي الله عنه : أتى عمر رضي الله عنه فقيل له : إن ناساً يتكلمون في القدر . فقام خطيباً فقال : « يا أيها الناس ، إنما هلك من كان قبلكم في القدر ، والذي نفس عمر بيده ، لا أسمع برجلين تكلمما فيه إلا ضربت أعناقهما » . قال [ابن أبي زبى] : فأحجم الناس ، فما تكلم فيه أحد حتى ظهرت نايعة الشام ^(١) .
- وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، أن رجلاً جاءه فقال : أخبرني عن القدر . فقال : « طريق مظلم ؛ فلا تسلكه » . قال : أخبرني عن القدر . قال : « بحر عميق ؛ فلا تلجه » . قال : أخبرني عن القدر . قال : « سر الله ؛ فلا تكلفه » ^(٢) .
- وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « ما غلا أحد في القدر إلا أخرج من الإسلام » ^(٣) .

(١) رواه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٤/٧٣٥ رقم ١٢٠٨) .

(٢) رواه الأجرى في «الشرية» (ص ٢٠٢) .

(٣) رواه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٤/٦٣٢ رقم ١٢٠٨) .

- وعنه أيضاً رضي الله عنه قال : « القدر نظام التوحيد . فمن وحد الله ولم يؤمن بالقدر ، كان كفره بالقضاء نقضاً للتوحيد . ومن وحد الله وآمن بالقدر ، كان العروة الوثقى لا انفصام لها » (١) .
- وعنه أيضاً رضي الله عنه قال : « كلام القدرية كفر ، وكلام الحرورية ضلالة » (٢) .
- وعنه أيضاً رضي الله عنه : « ليس قوم أبغض إلى الله من القدرية » (٣) .
- وعن طاووس رضي الله عنه أنه دخل على ابن عباس رضي الله عنه فقال له : يا ابن عباس ، الذين يقولون في القدر؟ فقال ابن عباس : « أروني بعضهم » . قال : قلنا : صانع ماذا [أي : ماذا تصنع له] ؟ قال : « إذا أجعلُ يدي في رأسه ، ثم أدقُّ عنقه » (٤) .

(١) رواه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٦٧٠/٤) .

(٢) المرجع السابق (٦٩٦/٤) .

(٣) رواه عبد الله بن الإمام أحمد في «السنة» (٤١٧/٢) .

(٤) المرجع السابق (٤١٦/٢) .

• **وعن مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ الْمَكِّيِّ** رحمته الله **قال** : قيل لابن عَبَّاسٍ رحمته الله : **إِنَّ رَجُلًا قَدِمَ عَلَيْنَا يُكَذِّبُ بِالْقَدْرِ** . فقال : **« دُلُونِي عَلَيْهِ »** . وهو يَوْمئِذٍ أَعْمَى . فقالوا : وما تَصْنَعُ بِهِ ؟ قال : **« وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ! لَئِنِ اسْتَمَكَنْتُ مِنْهُ ، لأَعْضَنُ أَنْفَهُ حَتَّى أَقْطَعَهُ ، وَلَئِنِ وَقَعَتْ رَقَبَتُهُ فِي يَدِي لأَدُقَّنَّهَا . وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ! لا يَنْتَهِي بِهِمْ سُوءُ رَأْيِهِمْ حَتَّى يَخْرُجُوا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ قَدَرَ الْخَيْرِ ، كَمَا أَخْرَجُوهُ مِنْ أَنْ يُقَدَّرَ الشَّرُّ »** ^(١) .

• **وعن عِكْرِمَةَ** رحمته الله **قال** : كنتُ حاضراً عند ابنِ عَبَّاسٍ رحمته الله ، فجاءه رجلٌ ، فقال : يا ابنَ عَبَّاسٍ ، أخبرني عن القَدْرِيةِ ؛ فإنَّ النَّاسَ قد اختلفوا عندنا بالمشْرِيقِ ؟ فقال : **« القَدْرِيةُ قومٌ يكونونَ في آخرِ الزَّمانِ ، دينُهُم الكلامُ ، يقولونَ : « إِنَّ اللَّهَ لَمْ يُقَدِّرِ المَعاصِيَ على خَلْقِهِ ، وهو معذبُهُم على ما قَدَّرَ عليهم » . فأولئك هم**

(١) رواه الآجري في «الشريعة» (ص ٢٣٨) ، وعبد الله بن الإمام أحمد في «السنة» (٤٢١/٢) ، واللالكائي في «أصوله» (٦٢٥/٤) .

القَدْرِيَّةُ ، فأولئك هم مجوسُ هذه الأمةِ ، وأولئك ملعونونَ على لسانِ النبيينَ أجمعينَ ، فلا تقاولوهم فيفتنوكم ، ولا تُجالسُوهم ، ولا تعودُوا مرضاهم ولا تشهدوا جنازتهم ، أولئك أتباعُ الدجالِ ، لخروجِ الدجالِ أشهى إليهم من الماءِ الباردِ»^(١) .

- وعن ابنِ عمرَ رضي الله عنهما قالَ : «إنَّ القَدْرِيَّةَ مجوسُ هذه الأمةِ ، إنْ مرضُوا فلا تعودُوهم ، وإنْ ماتُوا فلا تشهدُوهم»^(٢) .
- وعن نافعٍ رضي الله عنه قالَ : قيلَ لابنِ عمرَ رضي الله عنهما يوماً : إنَّ قوماً يقولونَ : (لا قدرَ) . فقالَ : « أولئك القَدْرِيُّونَ ، أولئك مجوسُ هذه الأمةِ »^(٣) .
- وعن نافعٍ رضي الله عنه أيضاً قالَ : كانَ لابنِ عمرَ رضي الله عنهما صديقٌ من أهلِ الشَّامِ يُكاتبُهُ ، فكتبَ إليه : « من عبدِ الله بنِ عمرَ ، بلَغني أنَّكَ تكَلَّمتَ في شيءٍ من القَدْرِ ، فإنَّكَ

(١) اللالكائي في «أصوله» (٤/٦٩٤-٦٩٥) .

(٢) المصدر السابق (٤/٦٣٩) . وقد صحَّ الحديثُ مرفوعاً إلى النبي ﷺ ، انظر «ظلال الجنة في تخريج كتاب السنة لابن أبي عاصم» رقم (٣٣٨) و (٣٤٢) .

(٣) رواه عبدُ الله بنُ الإمام أحمد في «السنة» (٢/٤٣٣) .

أَنْ تَكْتُبَ إِلَيَّ ؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ :
« سَيَكُونُ فِي أُمَّتِي أَقْوَامٌ يُكَذِّبُونَ بِالْقَدْرِ » (١) .

- وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ : « سَيَكُونُ نَاسٌ يُصَدِّقُونَ بِقَدْرِ وَيُكَذِّبُونَ بِقَدْرِ » . قَالَ الرَّاوي : فَلَعَنَهُم أَبُو هُرَيْرَةَ عِنْدَ قَوْلِهِ هَذَا (٢) .

وَأَمَّا مَا جَاءَ عَنِ أئِمَّةِ التَّابِعِينَ وَمَنْ تَبِعَهُمْ فِي تَأْصِيلِ
الاعتقادِ وحمايته مِنَ البِدْعِ والمُحَدَّثَاتِ ، فَكثِيرٌ جِدًّا ، مِنْهُ :

- عَنِ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ يَلْعَنُ
الْقَدْرِيَّةَ (٣) .

- وَرَوَى عِكْرَمَةُ رضي الله عنه قَالَ : « سَمِعْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ ،
وَسَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ يَلْعَنَانِ الْقَدْرِيَّةَ الَّذِينَ يُكَذِّبُونَ
بِقَدْرِ اللَّهِ حَتَّى يُؤْمِنُوا بِخَيْرِهِ وَشَرِّهِ » (٤) .

(١) رواه عبد الله بن الإمام أحمد في «السنة» (٢/٤١٨-٤١٩) .

(٢) السابق (٢/٤٢٠) .

(٣) رواه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٤/٦٤٥) .

(٤) رواه عبد الله بن الإمام أحمد في «السنة» (٢/٣٩١) .

- وعن مُجاهِدٍ رضي الله عنه قَالَ : « لَا تَكُونُ مَجُوسِيَّةً حَتَّى تَكُونَ قَدْرِيَّةً ثُمَّ يَتَزَنَّدَقُوا ، ثُمَّ يَتَمَجَّسُوا » (١) .
- وَعَنْهُ أَيْضاً قَالَ : « الْقَدْرِيَّةُ مَجُوسٌ هَذِهِ الْأُمَّةُ وَيَهُودُهَا ، فَإِنْ مَرَضُوا فَلَا تَعُودُوهُمْ ، وَإِنْ مَاتُوا فَلَا تَشْهَدُوهُمْ » (٢) .
- وَعَنِ ابْنِ شِهَابِ الزُّهْرِيِّ رضي الله عنه : « الْإِيمَانُ بِالْقَدْرِ نِظَامُ التَّوْحِيدِ فَمَنْ وَحَدَ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِالْقَدْرِ كَانَ ذَلِكَ نَاقِضاً لِتَوْحِيدِهِ » (٣) .
- وَعَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ رضي الله عنه : « ثَلَاثٌ أَرْفُضُوهُنَّ : سُبُّ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله ، وَالنَّظَرُ فِي التَّجُومِ ، وَالنَّظَرُ فِي الْقَدْرِ » (٤) .
- وَعَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ رضي الله عنه قَالَ : « قَالَ لِي أَبُو قِلَابَةَ : يَا أَيُّوبَ ، اضْبَطْ عَنِّي أَرْبَعاً : لَا تَقُولَنَّ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِكَ ،

(١) رواه عبدالله بن الإمام أحمد في «السنة» (٤٣٣/٢) .

(٢) رواه الأجرى في «الشريعة» (ص ٢٢٥) .

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٣٤٣/٥) .

(٤) رواه الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» (٦٠/١) .

وإيَّاكَ والقَدَرَ ، وإذا ذُكِرَ أصحابُ مُحَمَّدٍ ﷺ فأَمْسِكْ ،
ولا تُمَكِّنْ أصحابَ الأهواءِ سَمِعَكَ فَيَغْتَرُوا قَلْبَكَ» (١) .

• وعن مُحَمَّدِ بْنِ سَيْرِينَ رضي الله عنه قال : « إن لَمْ يَكُنْ أَهْلُ
القَدْرِ مِنَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، فلا
أَدْرِي ما هُمْ» (٢) .

• وعن زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ رضي الله عنه قال : « القَدْرُ قُدْرَةُ اللَّهِ ، فَمَنْ
كَذَّبَ بِالقَدْرِ ؛ فَقَدْ جَحَدَ قُدْرَةَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ» (٣) .

• وعن الحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الحَنْفِيَّةِ رضي الله عنه قال : « لا
تُجَالِسُوا أَهْلَ القَدْرِ» (٤) . وعنه أيضاً : أَنَّهُ كَانَ يَنْهَى
عَنْ مُجالِسةِ مَعْبِدِ الجُهَنِيِّ ويقولُ : « لا تُجالِسوهُ ؛
فإنَّهُ ضالٌّ مُضِلٌّ» (٥) .

(١) رواه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٤/٦٨٩) .

(٢) رواه عبدالله بن أحمد في «السنة» (٢/٤٣٢) ، والآجري في «الشرعية»
(ص ٢٢٥) .

(٣) رواه الآجري في «الشرعية» (ص ٢٢١) .

(٤) رواه عبدالله بن أحمد في «السنة» (٢/٣٩٠) واللالكائي في «شرح» (٤/٦٩٠) .

(٥) رواه عبدالله بن أحمد في «السنة» (٢/٣٩١) .

- وعن الحسنِ البصريِّ رضي الله عنه قال : « مَنْ كَذَّبَ بِالْقَدْرِ ، فَقَدْ كَفَرَ »^(١) . وعنه أيضاً قال : « إِيَّاكُمْ وَمَعْبِدٍ ؛ فَإِنَّهُ ضَالٌّ مُضِلٌّ »^(٢) .
- وعن طاووس رضي الله عنه قال : « احذروا قولَ معبِدٍ ؛ فَإِنَّهُ كَانَ قَدْرِيًّا »^(٣) . وعنه أيضاً أنه كانَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ ، فَلَقِيَهُ مَعْبِدٌ ، فَقَالَ لَهُ : « أَنْتَ مَعْبِدٌ ؟ » . قال : نَعَمْ . فَالْتَمَتَ إِلَى مَنْ حَوْلَهُ وَكَانَ مَعَهُ فَقَالَ : « هَذَا مَعْبِدٌ فَأَهَيْتُوهُ »^(٤) .
- وعن حمادِ بنِ زَيْدٍ رضي الله عنه قال : « كُنْتُ مَعَ أَيُّوبَ وَيُونُسَ وَابْنِ عَوْفٍ وَغَيْرِهِمْ ، فَمَرَّ عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ ، وَوَقَّفَ وَقَفَّةً ، فَمَا رَدُّوا عَلَيْهِ السَّلَامَ ، ثُمَّ جَارَ فَمَا ذَكَرُوهُ »^(٥) .
- وعن الإمامِ أحمدَ رضي الله عنه ، عن أبي داوودَ رضي الله عنه قال :

(١) «سير أعلام النبلاء» (٤/٥٨١) .

(٢) السابق (٤/١٨٧) .

(٣) السابق (٤/١٨٧) .

(٤) رواه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٤/٦٣٦-٦٣٧) .

(٥) رواه عبدالله بن الإمام أحمد في «السنة» (٢/٤٣٥) .

«حدثنا عبد الله بن بكر بن عبد الله المرزبي - وكان عندنا من خيار الناس - قال : ما كان أحد أحب إلي من عمرو بن عبيد ، وكنا نحب أن نتشبه به في حياة الحسن . قال : فأني لأذكر أول يوم تكلم فيه ، ففرقنا عنه . قال : فما كنت أحب أن أكلّمه . . . »^(١) .

• وقال معمر بن راشد رضي الله عنه : « كنت عند ابن طاووس وعنده ابن له ، إذ أتاه رجل يقال له صالح ، تكلم في القدر . فتكلم بشيء ، فأدخل ابن طاووس أصبعه في أذنيه ، وقال لائنه : أدخل أصابعك في أذنك واشدّد ، فلا تسمع من قوله شيئاً ، فإن القلب ضعيف »^(٢) .

• وعن الليث بن سعد رضي الله عنه قال في المكذب بالقدر : « ما هو بأهل أن يعاد في مرضه ، ولا يرغب في شهود جنازته ، ولا تجاب دعوته »^(٣) .

(١) رواه عبد الله بن الإمام أحمد في «السنة» (٢/٤٣٩-٤٤٠) .

(٢) رواه عبد الرزاق في «مصنّفه» - كتاب الجامع - (١١/١٢٥) .

(٣) رواه الآجري في «الشرعية» (ص ٢٢٧) .

- وعن أبي داود رضي الله عنه قال : سَمِعْتُ أَحْمَدَ [بَنَ حَنْبَلٍ] سُئِلَ عَنِ الْقَدَرِيِّ يُجَادِلُ . قَالَ : « مَا يُعْجِبُنِي » . قَالَ : لَا يَدْعُنِي ؟ قَالَ : « ذَلِكَ أُخْرَى أَلَّا تُكَلِّمَهُ إِذَا كَانَ صَاحِبَ جِدَالٍ » ^(١) .
- وعن عبد الله بن الإمام أحمد رحمهما الله قال : سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ : « لَا يُصَلِّي خَلْفَ الْقَدَرِيَّةِ ، وَالْمُعْتَزَلَةِ ، وَالْجَهْمِيَّةِ » .
- وعنه أيضاً قال : سَأَلْتُ أَبِي مَرَّةً أُخْرَى عَنِ الصَّلَاةِ خَلْفَ الْقَدَرِيِّ . فَقَالَ : « إِنْ كَانَ مِمَّنْ يُحَاصِمُ فِيهِ وَيَدْعُو إِلَيْهِ ، فَلَا نُصَلِّي خَلْفَهُ » ^(٢) .
- وعن مؤمل بن إسماعيل رضي الله عنه : أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي غَيْرِ مَجْلِسٍ : « أُخْرِجْ عَلَيَّ كُلَّ مُبْتَدِعٍ : جَهْمِي ، أَوْ رَافِضِي ، أَوْ قَدَرِي ، أَوْ مُرْجِي سَمِعَ مِنِّي ، وَاللَّهِ لَوْ عَرَفْتُمْ لَمْ أُحَدِّثْكُمْ » ^(٣) .

(١) رواه أبو داود في «مسائل الإمام أحمد» (ص ٢٧٢) .

(٢) رواه عبد الله بن الإمام أحمد في «السنة» (١/٣٨٤-٣٨٥) .

(٣) رواه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٤/٦٣٨) .

- وعن الفضيل بن عياض رضي الله عنه قال : « مَنْ جَلَسَ مَعَ صَاحِبِ بَدْعَةٍ فَاحْدَرَهُ ، وَمَنْ جَلَسَ مَعَ صَاحِبِ بَدْعَةٍ لَمْ يُعْطِ الْحِكْمَةَ ، وَأَحَبُّ أَنْ يَكُونَ بَيْنِي وَبَيْنَ صَاحِبِ بَدْعَةٍ حِصْنٌ مِنْ حَدِيدٍ ، أَكُلُّ عِنْدَ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَكُلَّ مَعَ صَاحِبِ بَدْعَةٍ »^(١) .
- وَلَمَّا سُئِلَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رضي الله عنه عَنْ حُكْمِ مَنْ قَالَ بِالْقَدْرِ ، أَجَابَ : « إِنَّهُ إِذَا لَمْ يُقَرَّرْ بِعِلْمِ اللَّهِ ، وَزَعَمَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ عِلْمٌ حَتَّى خَلَقَهُ ، فَهُوَ كَافِرٌ . وَإِنْ مَنْ جَحَدَ الْعِلْمَ يُسْتَتَابُ ، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ »^(٢) .
- وعن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه أنه استفتى سهيل بن مالك رضي الله عنه : ما رأيك في القدرية ؟ فقال : « رَأْيِي أَنْ تَسْتَبِيَهُمْ ، فَإِنْ تَابُوا وَإِلَّا عَرَضْتَهُمْ عَلَى السَّيْفِ » . فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : « وَذَلِكَ رَأْيِي » . قَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ رضي الله عنه : « ذَلِكَ رَأْيِي »^(٣) .

(١) رواه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٦٣٨/٤) .

(٢) رواه الخلال في «السنة» (٥٢٩/٣) .

(٣) الإمام مالك «الموطأ» (٩٣/٣) وبنحوه الخلال «السنة» (٥٢٩/٣) ،
وعبد الله بن أحمد «السنة» (٤٣١/٢) والآجري «الشرعية» (ص ٢٠٢)
بسند صحيح .

- وقد عقد الإمام اللالكائي رحمه الله في كتابه : « أصول اعتقاد أهل السنة » فصلاً في حكمهم ، قال : « سياق ما روي من المأثور في كفر القدرية وقتلهم ، ومن رأى استتابتهم ، ومن لم ير^(١) ، ومما ذكره فيه :
 - أن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « كلامهم كفر » .
 - وأن ابن عمر رضي الله عنهما تبرأ منهم ، وعقب اللالكائي بقوله : « ولا يجوز على ابن عمر أن يتبرأ من المسلمين » .
 - وعن علي رضي الله عنه أنه قال لمن أقر بالقدر : « والله لو قلت غير هذا ، لضربت الذي فيه عيناك » .
 - وعن ابن عمر رضي الله عنهما أيضاً قال : « لو برزت لي القدرية في صعيد واحد ، فلم يرجعوا ، لضربت أعناقهم » .
 ثم قال (اللالكائي) : « ومن التابعين : عن عمر بن عبد العزيز ونافع » أنهم يستتابون ، فإن تابوا وإلا قتلوا .
 ومن الفقهاء : عن مالك بن أنس ، والأوزاعي ، وعبيد الله

(١) رواه اللالكائي في « شرح أصول الاعتقاد » (٤/ ٧٨١) .

ابن الحسن العنبري: «أنهم يُستتابون ، فإن تابوا وإلا قتلوا» .
ثم ذكر اللالكائي عن :

- سعيد بن جبير رضي الله عنه أنه قال : « القدرية يهود » .
- وعن الشعبي رضي الله عنه : « القدرية نصارى » .
- وعن نافع رضي الله عنه مولى ابن عمر رضي الله عنهما : « القدرية يقتلون » .
- وعن المازني رضي الله عنه : « أنه نقل عن الشافعي أنه كفرهم » .
- وعن إبراهيم بن طهمان رضي الله عنه : « القدرية كفار » .
- وعن الإمام أحمد رضي الله عنه مثل قول مالك^(١) .

• يقول الإمام البغوي رضي الله عنه : « وقد مضت الصحابة والتابعون وأتباعهم وعلماء السنة على هذا مجمعين متفقين على مُعادة أهل البدعة ومهاجرتهم ، قال ابن عمر رضي الله عنهما في أهل القدر : « أخبرهم أنني بريء منهم ، وأنهم برأء مني » .

• وقال أبو قلابة رضي الله عنه : « لا تجالسوا أصحاب الأهواء ، أو

(١) «أصول اعتقاد أهل السنة» (٤/٧٠٦-٧٠٨) .

قالَ : أصحابَ الخُصوماتِ ؛ فإنِّي لا آمنُ أنْ يغمِسوكم في ضلالتهم ويُلَبِّسُوا عليكم بَعْضَ ما تَعْرِفُونَ» .

• وقالَ رَجُلٌ مِنَ أَهْلِ الْبِدْعِ لِأَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : يا أبا بَكْرٍ ، أسألكَ عن كَلِمَةٍ . فَوَلَّى وهو يقولُ بيده : « ولا نصفَ كَلِمَةٍ » .

• وقالَ مالِكٌ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : « بئسَ القومَ أهلُ الأهواءِ لا نُسَلِّمُ عليهم » .

• ثمَّ قالَ (البغويُّ) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : «وهذا الهُجْرانُ والتَّبَرِّيُّ والمُعاداةُ، في أهلِ البدعِ والمُخالفينَ في الأصولِ . . .»^(١) .

• ويقولُ الإمامُ الطَّحاوِيُّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : « وكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بتقديره ومشيئته ، ومشيئته تَنفُذُ ، لا مشيئةٌ للعبادِ إلا ما شاءَ لهم ، فَمَا شاءَ كانَ ، وما لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ ، يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ، وَيَعْصِمُ وَيُعَافِي فَضْلاً . وَيُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ ، وَيَخْذُلُ وَيَبْتَلِي عَدْلاً . وكُلُّهُمْ يَتَقَلَّبُونَ في

(١) «شرح السنة» للبغوي (١/٢٢٧-٢٢٩) .

مشيئته بين فضله وعدله . وهو مُتَعَالٍ عن الأضدادِ
والأندادِ . لا رادَّ لِقَضَائِهِ ، ولا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ ، ولا
غالبَ لِأَمْرِهِ . آمَنَّا بِذَلِكَ كُلِّهِ وَأَيُّقِنَّا أَنَّ كُلَّأَمِنْ عِنْدِهِ»^(١) .

وقال أيضاً : « وَقَدْ عَلِمَ اللهُ تَعَالَى فِيمَا لَمْ يَزَلْ عَدَدَ مَنْ
يَدْخُلُ الْجَنَّةَ ، وَعَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ النَّارَ ، جُمْلَةً وَاحِدَةً ، فَلَا
يُزَادُ فِي ذَلِكَ الْعَدَدِ وَلَا يُنْقَصُ مِنْهُ .

وكذلك أفعالهم فيما علم منهم أن يفعلوه .

وَكُلُّ مَيْسَّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ ، وَالْأَعْمَالُ بِالْحَوَاتِيمِ ، وَالسَّعِيدُ
مَنْ سَعِدَ بِقَضَاءِ اللهِ ، وَالشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ بِقَضَاءِ اللهِ .

وَأَصْلُ الْقَدْرِ سِرُّ اللهِ تَعَالَى فِي خَلْقِهِ ، لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى ذَلِكَ
مَلَكٌ مُقَرَّبٌ ، وَلَا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ ، وَالتَّعَمُّقُ وَالنَّظَرُ فِي ذَلِكَ
ذَرِيعَةُ الْخُذْلَانِ ، وَسُلْمُ الْحِرْمَانِ ، وَدَرَجَةُ الطُّغْيَانِ ،
فَالْحَذَرُ كُلُّ الْحَذَرِ مِنْ ذَلِكَ نَظَرًا ، وَفِكْرًا ، وَوَسْوَسَةً .

فَإِنَّ اللهُ تَعَالَى طَوَى عِلْمَ الْقَدْرِ عَنْ أَنْامِهِ ، وَنَهَاهُمْ عَنْ

(١) «شرح العقيدة الطحاوية» (ص ١٥٣-١٥٦) .

مَرَامِهِ ، كما قال تعالى في كتابه : ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣] . فَمَنْ سَأَلَ : (لِمَ فَعَلَ ؟) ، فَقَدْ رَدَّ حُكْمَ الْكِتَابِ ، وَمَنْ رَدَّ حُكْمَ الْكِتَابِ ، كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ^(١) .

وقال أيضاً : « وما أخطأ العبدَ لم يكن ليصيبه ، وما أصابه لم يكن ليخطئه ، وعلى العبد أن يعلم أن الله قد سبق علمه في كل كائن من خلقه ، فقدّر ذلك تقديراً مُحْكَمًا مُبْرَمًا ، ليس فيه ناقصٌ ، ولا معقّبٌ ، ولا مزيلٌ ، ولا مُعَيَّرٌ ، ولا ناقصٌ ، ولا زائدٌ من خلقه في سماواته وأرضه .

وذلك من عقيد الإيمان ، وأصول المعرفة والاعتراف بتوحيد الله تعالى وربوبيته ، كما قال تعالى في كتابه : ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ مَقْدَرًا﴾ [المزقان : ٢] ، وقال تعالى : ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا﴾ [الأحزاب : ٣٨] . فويل لمن صارَ لله تعالى في القدرِ خصيماً ، وأحضرَ للنظرِ فيه قلباً سقيماً ، لقد التمسَ بوجهه في فحص الغيبِ سرّاً

(١) «شرح العقيدة الطحاوية» (ص ٢٤٧-٢٧٦) .

كثيماً ، وعاد بما قال فيه أفاكاً أثيماً» (١) .

وقال أيضاً : « وكلُّ يعمل لما قد فرغ له ، وصائر إلى ما خلق له ، والخيرُ والشرُّ مُقدَّرانِ على العبادِ » (٢) .

وقال أيضاً : « وأفعالُ العبادِ وهي خلقُ الله ، وكسبُ من العبادِ » (٣) .

* * *

(١) «شرح العقيدة الطحاوية» (ص ٣٠١-٣٠٦) .

(٢) السابق (ص ٤٧٦) .

(٣) السابق (ص ٤٩٣) .

الخاتمة

بعدَ هذا الجهدِ المتواضعِ في هذا البابِ من أبوابِ العِلْمِ والإيمانِ أُسَطِّرُ هذه الخاتمةَ بذكرِ أهمِّ النتائجِ والفوائدِ التي من أهمِّها وأعظمِها إشغالُ الأوقاتِ بذكرِ الله تعالى ، وتعظيمه في ربوبيته وأسمائه وصفاته ، ومن ثمَّ في ألوهيته عزَّ وجلَّ ، والتدبُّلُ والخُضوعُ لإرادته وحكمته وقضائه .

ثمَّ إنَّ الإيمانَ الحقَّ في هذا البابِ هو رأسُ مالِ العبدِ في حُسنِ ظنِّه بالله تعالى ، والاعتقادُ بأنَّ أمره كُلُّه له خيرٌ ، فيعبدُ الله تعالى بالشُّكرِ والحمدِ والثناءِ على جميعِ أحواله .

ثمَّ إنَّه أيضاً هو القاعدةُ المتيَّنةُ التي يرتكزُ عليها العبدُ في الاطمئنانِ إلى جنبِ الله تعالى ، فلا يَجْزَعُ لحادثةِ الليالي ، ولا يطيرُ فرحاً لما آتاهُ اللهُ تعالى مُدركاً لحكمةِ الابتلاءِ والامتحانِ مما يحمله على أداءِ حقِّ الله تعالى على الدوامِ واختلافِ الأحوالِ .

ثمَّ هو أيضاً الأصلُ الذي يقومُ عليه الرِّضا بقضاءِ الله

تعالى وقدره ، وهذا مقام الكمال في علاقتهم مع مولاهم جلّ وعلا ، فأكرم بها منزلة ومقاماً تحمل صاحبها على الدخول في ولاية الله تعالى ، ونيل أشرف وأعظم ما يتنافس فيه المتنافسون ، ويتسابق فيه المتسابقون .

ثمّ أيضاً من فوائده إدراك أهميّة ما كان عليه الصحابة الكرام وسلامة منهجهم في أبواب الدين والاعتقاد ، وأنهم يمثّلون الوسيطية في الأمة ، والأخذ بجميع نصوص الباب وإعمالها ، والبراءة من إهمال شيء منها ، والبراءة من الأهواء ، والاعتداد بالأقوال والآراء ، والتبعية لغير وحي الله تعالى .

وختاماً ، فالحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات ، فالحديث في ثمرات هذا العلم كثير جداً ، أسأل الله عزّ وجلّ بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يعلمنا ما ينفعنا ، وأن ينفعنا بما علّمنا فإنه والله عبادة لله تبارك وتعالى ، وقوة في الإيمان واليقين ، وثبات عند البلاء والأذى والمكروه ، وأصل الصبر والاحتساب والطمأنينة في

الحياةِ ، وجماعُ التوكُّلِ على الله تعالى والاعتمادِ عليه .
والحمدُ لله الذي هدانا لهذا وما كُنَّا لنهتديَ لولا أن هدانا
اللهُ ، وصلى اللهُ وسلَّمَ وبارك على سيِّدنا مُحَمَّدٍ وعلى آله
وأصحابه الطَّيِّبينَ الطَّاهرينَ وَمَنْ تَبِعَهُمْ بإحسانٍ إلى يومِ
الدِّينِ .

* * *

فهرس المراجع والمصادر

- «البداية والنهاية» ابن كثير ، تحقيق محمد النجار ، مطبعة الفجالة الجديدة ، القاهرة .
- «تهذيب التهذيب» الحافظ ابن حجر العسقلاني ، الطبعة الأولى سنة (١٣٢٥هـ) ، مطبعة مجلس دائرة المعارف بحيدرآباد الدكن ، الهند.
- «خلق أفعال العباد» محمد بن إسماعيل البخاري ، تحقيق : بدر البدر . المكتبة السلفية ، الكويت .
- «الردّ على الجهمية» عثمان بن سعيد الدارمي .
- «السنة» الحافظ ابن أبي عاصم ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة» تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر ، بيروت ، (ط ٣) ، (١٤١٣ - ١٩٩٣م) .
- «السنة» عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل ، تحقيق : د . محمد بن سعيد القحطاني ، (ط ٤) ، (١٩٩٤م) ، دار الرمادي للنشر ، المملكة العربية السعودية .
- «السنة» أبو بكر أحمد بن محمد الخلال ، تحقيق : د . عطية الزهراني ، (ط ٢) ، سنة (١٩٤٤م) دار الراية . المملكة السعودية .
- «سير أعلام النبلاء» الإمام محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ،

- مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، (ط٢) ،
 (١٤٠٢ - ١٩٨٢م) .
- «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» هبة الله بن منصور اللالكائي ،
 تحقيق : د . أحمد سعد حمدان ، دار طيبة للنشر والتوزيع ،
 الرياض .
 - «شرح السنة» للحسين بن مسعود الفراء البغوي ، تحقيق : شعيب
 الأرنؤوط وزهير الشاويش ، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر ،
 بيروت ، (ط١) ، (١٩٧١م) .
 - «شرح العقيدة الطحاوية» تحقيق وتخريج مُحمد ناصر الدّين
 الألباني ، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر ، بيروت ،
 (ط٧) ، (١٩٨٣م) .
 - «شرح النووي على صحيح مسلم» محي الدين أبو زكريا يحيى بن
 شرف الدين النووي ، (ط١) ، (١٣٤٩) ، المطبعة المصرية
 ومكتبتها .
 - «الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة ومجانبة المخالفين ومباينة
 أهل الأهواء المارقين» لعبد الله محمد بن بطة العكبري ، تحقيق : د .
 رضا نعيان معطي ، طبع دار التوفيق النموذجية بمصر (١٩٨٤م) .
 - «الشرعية» الإمام أبو بكر محمد بن الحسين الأجرئي ، تحقيق :
 حامد الفقي ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، سنة
 (١٩٨٣م) ، بيروت .

- «شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل» ابن القيم الجوزي ، دار المعرفة ، سنة (١٩٧٨م) ، بيروت .
- «صحيح مسلم» الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، الطبعة الأولى ، سنة (١٩٥٥م) ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، مصر .
- «صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري» خدمة محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب ، المطبعة السلفية ومكتبتها .
- «ظلال الجنة في تخريج كتاب السنة لابن أبي عاصم» محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر ، بيروت ، (ط٣) ، (١٤١٣ - ١٩٩٣م) .
- «فضائل الصحابة» الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ، تحقيق : وصي الله بن محمد عباس ، دار ابن الجوزي ، الدمام ، (ط٢) ، (١٤٢٠ - ١٩٩٩م) .
- «لسان العرب» جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور ، طبعة دار المعارف ، مصر .
- «مُجْمَل اللُّغَة» أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، مطبعة دار الجيل ، بيروت .
- «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» جمع وترتيب عبد الرحمن ابن قاسم وابنه محمد ، طبعة الإفتاء ، الرياض .

- «مسائل الإمام أحمد» الإمام أبو داوود السجستاني صاحب السنن ، دار المعرفة ، بيروت .
- «المصنّف» الإمام عبد الرزاق الصنعاني ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي ، (ط١) ، منشورات المجلس الأعلى سنة (١٩٧٠م) .
- «معالم السنن : مختصر سنن أبي داوود» أبو سليمان الخطابي ، (ط٢) ، سنة (١٩٨١م) ، المكتبة العلمية ، بيروت .
- «معجم مقاييس اللغة» أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مطبعة دار الجيل ، سنة (١٤٢٠هـ) ، بيروت .
- «الموطأ» الإمام مالك بن أنس ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، مصر .
- «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» الحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، (ط١) ، (١٣٨٢-١٩٦٣م) .

* * *

فهرس الموضوعات

- المقدمة (٣)
- تعريف (القدر) لغة (٧)
- تعريف (القدر) شرعا (٨)
- مراتب القضاء والقدر (٩)
- المرتبة الأولى (٩)
- الأدلة على هذه المرتبة (١٠)
- المرتبة الثانية (١١)
- الأدلة على هذه المرتبة (١٢)
- المرتبة الثالثة (١٣)
- الأدلة على هذه المرتبة (١٣)
- المرتبة الرابعة (١٤)
- الأدلة على هذه المرتبة (١٤)
- خلاصة مذهب أهل السنة والجماعة في الإيمان بالقدر ... (١٦)
- نشأة الاختلاف في القدر (١٩)
- أول من ابتدع القول في القدر (٢٠)
- مذهب القدرية النفاة (٢٢)
- مذهب القدرية الغلاة (٢٤)
- سبب ضلال هذه الطوائف في باب القدر (٢٥)

-
- مذهب أهل السنة والجماعة في الإيمان بالقدر (٢٨)
 - أقوال الصحابة رضي الله عنهم في بيان معنى القدر (٣٠)
 - أقوال الصحابة رضي الله عنهم في بيان الموقف الحق من القدر (٣٣)
 - أقوال التابعين ومن تبعهم في بيان الموقف الحق من القدر . (٣٨)
 - الخاتمة (٥١)
 - فهرس المراجع (٥٤)
 - فهرس الموضوعات (٥٨)

تَمَّ الكِتَابُ